بما ذكر ما حصله اهل الذمة من اهل الحرب بقتال فالنص
انه ليس بغنيمة فلا يتزع منهم وما اخذ من تركة المرتد
فانه فئ لا غنيمة وما اخذ من ذمي كجزية فانه
فئ ايضا ولو اخذنا من الحربيين ما اخذوه من
مسلم او ذمي او نحوه بغير حق لم نملكه ولو غنمه
ذمي ومسلم فهل يخمس الجميع او نصيب المسلم فقط
اظهرهما الثاني كما رجحه بعض المتاخرين ولكان
يقدم من اصل ماله الغنيمة السلب بدليه فقال
ومن اي اذا قتل المسلم سواء كان حرا ام لا ذكرا
ام لا بالغا ام لا قاتلا ام لا قتيلا اعطي سلبه
سواء شرطه له الامام ام لا لخبر الشيخين من قتل
قتيلا فله سلبه وروى ابو داود ان ابا طلحة رضي
الله عنه قتل يوم حنين عشرين قتيلا واخذ
سلبهم تنبيه يستثنى من اطلاقه الذمي
فانه لا يستحق السلب سواء حضر باذن الامام
ام لا والمخذل والمرجف والخائن ونحوهم ممن لا سهم
له ولا رضخ قال الاذرعي واطلاقهم استحقاق
العبد المسلم السلب يجب تقييده بكونه
لمسلم على المذهب ويشترط في المقتول ان لا
يكون ممتنعا عن قتله فلو قتل صبيا او امراة
لم يقاتلا فلا سلب لهما قاتلا استحق له ولو اعرض

مستحق

مستحق السلب عنه لم يسقط حقه منه على الاصح
لانه متعين له وانما يستحق القاتل السلب بكونه
غرر يكفي به شر كافر في حال الحرب وكفاية شره ات
يزيل امتناعه كان يفقأ عينه او يقطع يديه
او رجليه وكذا لو قطع يد او رجلا فلو مر من حصن
او من صف المسلمين او قتل كافرا ثخنا او اسيرا او قلم
وقد انهزم الكفار فلا سلب له لانه في مقابلة الخطر
والتعرض بالنفس وهو مشتق هنا والسلب
بباب القتيل التي هي عليه والحق والات الحرب
كدرع وسلاح ومركوبه والته كخوذ وجام وكذا
سوار ومنطقة وخاتم ونفقة معه وكذا جنيبة
تقاد معه في الاظهر لاحتفافه وهي وعاء يجمع فيه
المتاع وتجعل في حقو البعير مشدودة على الفرس
فلا ياخذها ولا ما فيها من الدراهم والاصح
لانها ليست من لباسه ولا من حلية فرسه ولا
يخمس السلب على المشهور لانه صلى الله عليه
وسلم قضى به للقاتل وبعد السلب يخرج مؤنة
الحفظ والنقل وغيرهما من المؤن اللازمة كاجرة
حمال وراع وتقسم الغنيمة وجوبا بعد ذلك
اي بعد اعطاء السلب واخراج المؤن خمسة اخماس
فيعطى اربعة اخماسها من عقار ومنقول لمن شهد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)